AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone: 00251 11 5517700
Website: www.africa-union.org

دورة خاصة لمؤتمر الاتحاد
لبحث وتسوية النزاعات في إفريقيا

طرابلس، الجماهيرية العربية الليبية
الشعبية الاشتراكية العظمى
30-31 أغسطس 2009

SP/ASSEMBLY/PS/RPT.(I)

تقرير رئيس المفوضية

تعزيز تصميم وفعالية إفريقيا في إنهاء النزاعات وتحقيق السلام المستدام

أولا: مقدمة:

1- خلال دورته العادية الثالثة عشرة المنعقدة في سرت، ليبيا، من 1 إلى 3 يوليو 2009، اعتمد مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المقرر Assembly/AU/Dec.266(XIII) بشأن عقد دورة خاصة حول بحث وحل النزاعات في أفريقيا. وينص المقرر على أن المؤتمر:

- **يحيط علماً** بدعوة فخامة الأخ القائد معمر القذافي إلى عقد دورة خاصة لمؤتمر الاتحاد في طرابلس، الجماهيرية العظمى، في 31 أغسطس 2009 على هامش الاحتفالات بالعيد الأربعين للثورة الليبية.
- **يقبل مع التقدير** الدعوة لعقد هذه الدورة الخاصة التي سوف تكرّس لبحث وحل النزاعات في أفريقيا.

2- كان اعتماد هذا المقرر انعكاساً للقلق المتزايد لقادة أفريقيا من استمرار النزاعات وتأزم الأوضاع في القارة على الرغم من الجهود التي تبذل لحلها. وستتيح الدورة الخاصة لقادة أفريقيا فرصة استعراض الجهود الجارية لمعالجة التحديات التي تعترض إحلال السلم والأمن في القارة وإعطاء زخم جديد لتنفيذ المقررات بشأن مسائل السلم والأمن الصادرة عن مختلف أجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي.

3- بصفتي رئيس المفوضية وبالتعاون مع المفوضية، قمت منذ تولي مهامي مباشرة في أبريل 2008، ببذل كافة الجهود لمنع النزاعات وتسويتها وبناء السلم بالتعاون مع مجلس السلم والأمن والآليات الإقليمية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها إلى جانب شركائنا الثنائيين والمتعددى الأطراف داخل المجتمع الدولي. ومن هذه المكانة المتميزة، أشاهد الدمار عن النزاعات، بما في ذلك معاناة السكان المدنيين في صمت والانتعاش المشهود للبلدان الخارجة من العنف. إننى أدرك العقبات التي تواجهنا كقارة، لكنني أرى أيضا الفرص المتاحة لنا في سعينا إلى تحرير قارتنا من آفة النزاعات العنيفة. وأقدر الدعم الذي يقدمه لنا شركاؤنا والذي سهل بشكل لا يستهان به التوصل إلى النتائج التي تحققت حتى الآن. وفي الوقت نفسه، أرى الحاجة الملحة إلى حشد الموارد المتزايدة من القارة لتمكين أفريقيا من ملكية الجهود الجارية الرامية إلى تحقيق السلم والأمن والاستقرار. وعموما، لا يسعني إلا أن أؤكد من جديد على الضرورة الملحة لتجديد الجهود الجماعية الرامية إلى تعزيز السلم والأمن والاستقرار الدائم في قارتنا لأنه إذا لم تتوفر مثل هذه البيئة، لن نتمكن من تجسيد رؤيتنا للتكامل والتنمية السياسيين والاقتصاديين في أفريقيا.

4- إننى أقدم تقريري هذا في ضوء التجربة التي استقتها المفوضية من مشاركتها اليومية في جهود تعزيز السلم والأمن والاستقرار في القارة والتحديات التي تواجهها. أود أولا أن أقدم نظرة عامة عن التحديات التي تواجه السلم والأمن في القارة مع التركيز على النتائج والأسباب معا. ثم أشرع في إبراز الجهود التي بذلتها قارتنا، بدعم من بقية المجتمع الدولي، لمعالجة آفة النزاعات وأقدم آخر التطورات التي تم التوصل إليها فيما

يخص أوضاع النزاعات والأزمات التي يعالجها الاتحاد الأفريقي. وسيختتم التقرير بتوصيات عامة وخاصة حول ما يجب فعله لإعطاء دفع جديد لجهودنا المشتركة بما في ذلك متابعة وتنفيذ أكثر فعالية للمقررات العديدة الصادرة عن أجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي بشأن الأوضاع التي تواجهنا.

ثانيا:<u>التحديات التى تواجه السلم والأمن فى أفريقيا</u>

5- لا شك أن السعي إلى تحقيق السلم والأمن من أكثر التحديات التي تواجه قارتنا إلحاحا. فخلال العقدين الماضيين، شهدت قارتنا عددا من الأزمات الطويلة الأمد والشديدة والمترابطة جزئيا وعددا من النزاعات العنيفة. فبينما شهدت سنوات السبعينيات والثمانينيات حروبا بين الدول وكفاحا من أجل التحرير، تميزت سنوات التسعينيات بأشكال من العنف داخل الدول.

6- من الواضح أنه في السنوات القليلة الماضية، انخفض عدد النزاعات العنيفة بشكل كبير وتم إحراز تقدم واسع، رغم هشاشته، بفضل التصميم الجماعي وجهود أفريقيا ودعم شركائها. ويشهد على هذا التوجه المشجع كل من سيراليون وليبيريا وبوروندي وجزر القمر من جملة بلدان أخرى. وفي الوقت نفسه، هناك عدة بلدان أفريقية لا تزال متورطة في حلقة مفرغة من النزاعات وعواقبها المميتة. ويشهد على هذه الحقيقة أن أفريقيا تستضيف ثماني (8) عمليات للأمم المتحدة ، بما في ذلك بعثة سياسية تشرف عليها إدارة الأمم المتحدة لحفظ السلام وأن قارتنا تشكل حوالي 60% من أجندة مجلس السلم للأمم المتحدة. ففي 2007، قُدر أن 38% من النزاعات العاتية في العالم نشبت في أفريقيا.

7- تبقى مهمة تسوية النزاعات التي طال أمدها مثل دارفور والصومال- مع ما يترتب عليها من آثار إقليمية ودولية خطيرة- تحديا كبيرا. ويتمثل التحدي الآخر في مهمة استبقاء مراحل الانتقال من الحرب إلى السلم حيث أن "التجربة تثبت على أنه في المرحلة المبكرة للانتقال من النزاع إلى السلم، تظل عمليات السلم هشة واحتمال العودة إلى العنف كبيرا. ويُعزى ذلك إلى أن البلدان الخارجة من النزاعات تتميز بقدرات ضعيفة أو غير موجودة على كافة المستويات بما فيها المؤسسات المنهارة وغياب الثقافة الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان"، كما تم تأكيده في سياسة الاتحاد الأفريقي حول إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاع، التي اعتمدها المجلس التنفيذي في يونيو 2006. علاوة على ذلك، فإن تحديات السلم والأمن في القارة لا تقتصر على النزاعات المسلحة الواسعة النطاق (الحروب الأهلية أو الحروب الأهلية المدولة). ففي الواقع، لا تدرج نسبة هامة من العنف المسلح على نحو تام في خانة العنف المسلح بين القوات العسكرية لأطراف تتنازع على السلطة أو الإقليم أو الموارد.

8- على الرغم من أن البيانات الخاصة بالآثار والتكاليف الناجمة عن النزاعات تنطوي على إشكالية نظرا لغياب المؤشرات المتفق عليها والتعاريف والإحصائيات الوطنية

الموثوق بها، فمن الواضح أن النزاعات العنيفة كان لها أثر مدمر على القارة. وكما تم تأكيده في الإعلان حول إنشاء آلية منع النزاعات وإدارتها وتسويتها داخل منظمة الوحدة الأفريقية، الذي اعتمدته الدورة العادية التاسعة والثلاثون لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، المنعقدة في القاهرة، مصر من 28 إلى 30 يونيو 1993 " ليس ثمة أي عامل داخلي ساهم في نشوء المشاكل الاجتماعية الاقتصادية الحالية في القارة مثلما ساهمت به آفة النزاعات داخل بلداننا وفيما بينها. وقد جلبت الهلاك والمعاناة البشرية، وتسببت في الكراهية وتقسيم الدول وتشتيت شمل الأسر. وقد أكرهت النزاعات الملايين من شعوبنا على العيش لاجئين ونازحين داخليا، محرومين من وسائل العيش والكرامة الإنسانية والأمل. وبددت النزاعات الموارد القليلة، وقوضت قدرة بلداننا على تلبية احتياجات شعوبنا الأشد إلحاحا.

9- إن النزاعات المسلحة في أفريقيا تقتل الآلاف من شعوبنا سنويا ليس المحاربين فيها ولكن المدنيين أيضا. وفي الواقع، يموت معظم الأشخاص، وخاصة النساء والأطفال، من عواقب النزاع أكثر مما يموتون من العنف ذى الصلة المباشرة بالنزاع. وبالإضافة إلى ذلك، يصاب عدة أشخاص آخرين بجروح نتيجة العنف وغالبا ما يعانون من إعاقات دائمة. ويعتبر نزوح المدنيين من جراء النزاعات المسلحة هاما. فلأفريقيا أكبر عدد لضحايا النزوح القسري في العالم حيث يصل عدد اللاجئين إلى 3 ملايين أي 20 بالمائة من التقديرات العالمية والتي تصل إلى 10.5 ملايين نازحا وفقا للأرقام الأخيرة المتوفرة في 2009. وتعتبر القارة الأفريقية الأكثر تضررا من آفة النازحين داخليا حيث يصل عدد النازحين داخليا فيها 11.6 مليون في 19 بلدا من بين التقديرات العالمية التي تصل إلى 26 مليون نازح. وتستدعي حالة اللاجئين الصحراويين المعلقة التي طال أمدها في مخيمات تندوف جنوب غرب الجزائر وحالات النزوح الداخلي المتعددة للمدنيين من بلدان مثل جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال والسودان، إيجاد حلول دائمة لضحايا النزوح القسري ومعالجة أسبابه الجذرية.

10- لقد بدأت نتائج النزاعات المسلحة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لقارتنا تتضح أكثر نظرا لأن البحث في آثار النزاعات المسلحة وأشكال العنف الأخرى قد بدأ يحدد البعد الحقيقي لهذه الآثار. وتشير التقديرات إلى مجموع خسائر يقدر بحوالي 300 بليون دولار أمريكي تكبدتها منذ 1990 عدة بلدان أفريقية متأثرة بالنزاعات. بمعدل خسائر سنوية تصل إلى حوالي 18 بليون دولار أمريكي نتيجة الحروب والحروب الأهلية والحركات التمردية، فإن النزاع المسلح يقلص اقتصاد أمة أفريقية في المتوسط بنسبة 15 بالمائة طبقا لتقدير يعتبر متحفظا لكونه يستند فقط إلى تكاليف النزاعات المسلحة (وليس أشكال العنف الأخرى) وفترات القتال الراهنة.

11- تشمل هذه التكاليف المباشرة (التكاليف الطبية/ تكاليف إعادة التأهيل الناجمة عن الخسائر والجروح والإعاقات والنفقات العسكرية ورعاية اللاجئين والنازحين والدمار المادي الذي يؤدي إلى خسارة/ استنزاف البنية التحتية وأسباب الرزق)، التي يتم

تحملها عادة على حساب الخدمات الأساسية. بالإضافة إلى التكاليف المباشرة للعنف، فإن التكاليف غير المباشرة الناجمة عن الفرص الضائعة تكاد تكون أكثر وقعا. وهي تشمل انخفاض النشاط الاقتصادي نتيجة انعدام الأمن، وانخفاض التنقل والقوة العاملة، وهروب رؤوس الأموال، وآثار الاقتصاد الكلي، وخسارة المساعدة الإنمائية، والتدهور الإيكولوجي وتأثيره على الأمن الغذائي، وانخفاض القدرة على الاستقرار الهيكلي، وتحويل الثروات إلى الاقتصاد غير المشروع. علاوة على ذلك، يؤدي اضطراب التجارة وخسارة ثقة المستثمرين نتيجة الحرب إلى خسارة إمكانيات الأعمال التجارية ليس للبلد المعني فحسب ولكن أيضا للبلدان المجاورة له والقارة ككل. وقد يفضي تفاقم آثار النزاعات المسلحة والخوف المتصور أو الحقيقي من انتشار العنف إلى زيادة النفقات العسكرية للبلدان المجاورة. وأخيرا، هناك التكاليف غير الملموسة التي لا تقل أهمية عن غيرها (التكاليف المتعلقة بالصحة، أسباب الرزق ونوعية الحياة، خسارة رأس المال الاجتماعي).

12- إن أسباب هذا الوضع المقلق متعددة. وكما تم تأكيده في بيان السلم والأمن في أفريقيا الصادر عن رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في مجلس السلم والأمن بمناسبة الإطلاق الرسمي لمجلس السلم والأمن في 25 مايو 2004، تشمل هذه الأسباب التطرف الديني والعرفي؛ الفساد؛ التعريف الانفرادي للمواطنة؛ الفقر والأمراض؛ الاستغلال غير المشروع لموارد أفريقيا الطبيعية المتجددة وغير المتجددة؛ والارتزاق. ويضاف إلى هذه الأسباب مجموعة من العوامل الأخرى تتراوح بين التنافس على الأرض والموارد الأخرى، وسوء تخصيص الموارد ونواحي القصور في الحكم، إلى جانب التخريب من عناصر خارجية. ويزيد هذا الوضع خطورة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة وتداولها والاتجار بها بالإضافة إلى آفة الاتجار بالمخدرات التي تشكل تهديدا متزايدا للسلم والأمن في أفريقيا. وعموما، تجدر الإشارة إلى أنه عند ظهور العنف، يصبح النزاع نفسه مصدرا لاستمراره ودوامه في ظل عملية الهجوم والانتقام التي تؤدي إلى حلقات عنف ذاتية الاستدامة.

13- في سياق متصل، تجدر الإشارة إلى أهمية أن تحترم الدول الأعضاء دساتيرها، وخاصة عندما يتعلق الأمر بإجراء تعديلات دستورية. لأن ذلك، كما يشدد عليه الميثاق الإفريقي للديموقراطية والانتخابات والحكم، يشكل عنصرا هاما للجهود الرامية إلى تعزيز العمليات الديموقراطية في القارة وتشجيع السلام والاستقرار على وجه العموم. إن عدم احترام هذه الترتيبات يفضي إلى حالات توتر من شأنها أن تتحول إلى أزمة سياسية مفتوحة وتُضعف البلدان المعنية فضلا عن كونه ينطوي على بذور عدم الاستقرار الذي يلحق الضرر بتنميتها بل وبتنمية مناطق بأكملها في القارة.

14- من الأهمية بمكان أيضا إيلاء العناية للتوجه الناشئ والمتمثل في النزاع والعنف المرتبط بالانتخابات. ويشير تقرير هيئة الحكماء عن تعزيز دور الاتحاد الأفريقي في منع وإدارة وتسوية الخلافات والنزاعات العنيفة المرتبطة بالانتخابات في أفريقيا، والذي تم تقديمه إلى الدورة العادية الأخيرة للمؤتمر، إلى أنه على الرغم من أن

الانتخابات قد أصبحت عنصرا رئيسيا للمشاركة الشعبية في عملية الحكم منذ الموجة الجديدة من إرساء الديمقراطية في أفريقيا في بداية التسعينيات، فإنها ولدت أيضا النزاعات والعنف وساهمت في ظهور التحالفات الإثنية والإقليمية التي تهدد في بعض الأحيان النظام الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والجهود الرامية إلى تعزيز التكامل الإقليمي. وهذا الوضع مؤشر إلى وجود نقائص في إدارة الانتخابات وقواعد المنافسة السياسية المنظمة وغياب سلطات قضائية غير منحازة لتفسير الخلافات الانتخابية والحكم فيها والتفكير في المشاكل العويصة المرتبطة بإدارة الانتخابات وبناء مؤسسات المنافسة التي يقبلها الفائزون والخاسرون على نطاق واسع.

15- مما يدعو إلى القلق أيضا الخلافات والنزاعات القائمة على الحدود. منذ نيل البلدان الأفريقية استقلالها، كانت الحدود- التي تم رسمها خلال الحقبة الاستعمارية - أحد المصادر التي كثيرا ما تؤدي إلى النزاعات والخلافات في القارة. فبعد حوالي نصف قرن من التحرير السياسي للقارة، لا يزال تعيين ورسم الحدود الموروثة عن الاستعمار يواجه مشاكل فنية ومالية كبيرة. وفي إطار استكمال دراسة الحالة التي تقوم بها المفوضية، يُقدر أن أقل من ربع الحدود الأفريقية هي التي تم تحديدها. ويثير هذا الوضع مسألة "المناطق غير المحددة" التي يصعب فهيا تطبيق السيادة الوطنية. ففي هذه المناطق، يمكن أن يتفاقم نزاع محلي بين طائفتين بشكل سريع ويؤدي إلى توترات فيما بين الدول. وعندما تمتلك هذه المناطق موارد طبيعية، تصبح إدارتها صعبة ومصدرا لسوء الفهم. وخلال السنوات القليلة الماضية، لاحظنا تزايدا يدعو للقلق في الصراعات على الحدود. ولحسن الحظ وبفضل حكمة البلدان المعنية، لم تتصاعد لتصبح نزاعات مفتوحة.

16- في الوقت الذي نسعى فيه إلى تحقيق هدفنا في إنشاء أفريقيا تنعم بالسلام في عالم ينعم بالسلام، ها هو تهديد جديد يعتم أفقنا وهو تغير المناخ. فتغير الأنماط الجوية وارتفاع مستوى سطح البحر سيؤدي حتما إلى إجهاد بيئي في أجزاء واسعة من قارتنا. وعلى الرغم من أن أفريقيا لم تساهم إلا بشكل قليل في الاجترار العالمي، فإننا، نظرا لمواردنا وقدراتنا المحدودة، سنكون أكثر من سيعاني من النتائج المترتبة عنه سواء أكان الأمر يتعلق بشح الموارد المائية أو تضرر البنية التحتية الساحلية والمدن، أو انخفاض المحاصيل الزراعية أو الهجرة الناشئة عن العوامل البيئية. بينما لم نعمق بعد فهمنا للتفاعل بين تغير المناخ والنزاعات، من الواضح أن هذه الظاهرة ستؤثر سلبا على سعينا إلى تحقيق السلم وستقوض الجهود التي بذلناها لهذا الغرض.

ثالثا: <u>بناء الإطار المؤسسي اللازم:</u>

17- لطالما كان السلم والأمن في لب اهتمامات القادة الأفريقيين نظرا لكونهما شرطا أساسيا لتنمية قارتنا وشعوبها. وفي حقيقة الأمر، سعى القادة الأفريقيون باستمرار إلى تعزيز قدرات المنظمة القارية وخاصة القدرات المؤسسية منها لتمكينها من معالجة تحدي السلم والأمن.

18- انطلاقا من هذه الخلفية، تم إنشاء آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها في القاهرة في 1993 لتزويد المنظمة بالأدوات الضرورية لمعالجة آفة النزاعات. وبصورة أكثر تحديدا، لم يكن الهدف إعداد آلية مؤسسية للعمل الجماعي الأفريقي فيما يخص مسائل إدارة النزاعات بالنسبة للطرق المتخصصة لحل النزاعات فحسب، ولكن أيضا الاستفادة الفعالة من التغييرات التي حدثت فيما يتعلق بالأزمات التي تواجه القارة، مع الزيادة الملحوظة في النزاعات الداخلية مقارنة بالنزاعات فيما بين الدول.

19- مع ذلك، فإن مجال وخطورة النزاعات بالإضافة إلى طبيعتها المعقدة، سرعان ما بينت مواطن قصور الآلية التي لم تتوقع، من جملة أمور أخرى، نشر عمليات حفظ السلام- وهي مسؤولية انفردت بها الأمم المتحدة- ومنحت سلطات محدودة جدا لمنظمة الوحدة الأفريقية. وعليه، كان من الضروري تكييف هياكل وموارد القارة مع الوضع السائد في الميدان آنذاك ومع التحديات الجديدة الناجمة عن التغيرات التي حدثت في المنظمومة الدولية. وكانت الجهود المبذولة في هذا الشأن هي الأخرى جزءا من الخطط الرامية إلى تحويل منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي.

20- في هذا السياق، اعتمد رؤساء الدول والحكومات البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي في دوربان، جنوب أفريقيا في يوليو 2009 ودخل حيز التنفيذ في ديسمبر 2003. ولقد كان اعتماد هذا البروتوكول نقطة تحول نظرا لكونه عزز بشكل كبير سلطات الاتحاد الأفريقي فيما يخص منع وتسوية النزاعات وأدخل قواعد إجراءات جديدة منحت مصداقية إضافية للاتحاد الأفريقي. وتجدر الإشارة على وجه الخصوص إلى المادة التي تمنع أية دولة عضو، بما في ذلك الدول الأعضاء في مجلس السلم والأمن، من المشاركة في المداولات وعمليات صنع القرار المتعلقة بالنزاعات التي تكون هذه الدولة طرفا فيها.

21- لقد وفر البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن أساسا للهندسة الأفريقية للسلم والأمن والتي تشمل خمس دعائم هي:

(1) مجلس السلم والأمن، الذي يشكل جهازا دائما لاتخاذ القرار بشأن منع النزاعات وإدارتها وتسويتها في القارة، وتسهيل استجابة مناسبة التوقيت وفعالة لأوضاع النزاع والأزمة في إفريقيا.

(2) هيئة الحكماء، التي يتمثل دورها في دعم جهود مجلس السلم والأمن وجهود رئيس المفوضية، لاسيما في مجالات منع النزاعات.

(3) النظام القاري للإنذار المبكر، الذي يتولى مهمة تسهيل استباق ومنع النزاعات ويتألف من: (أ) مركز مراقبة ورصد يوجد مقره في الاتحاد الإفريقي، ويُعرف باسم "غرفة الأوضاع"، و(ب) وحدات المراقبة والرصد للآليات الإقليمية يتم ربطها مباشرة، من خلال وسائل اتصال مناسبة، بغرفة الأوضاع. ويتمثل عملها في جمع ومعالجة البيانات على الصعيد الإقليمي وإرسالها إلى قاعة العمليات.

(4) القوة الإفريقية الجاهزة، وتتألف من الوحدات المتعددة الاختصاصات الجاهزة، مع عنصرين مدني وعسكري من بلدانها الأصلية، جاهزة للنشر السريع.

(5) مذكرة تفاهم حول التعاون في مجال السلم والأمن بين الاتحاد الإفريقي والآليات الإقليمية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها. ومن المهم التأكيد أن بروتوكول مجلس السلم والأمن، في مادته 16(1)، يطلب من المجلس ومن رئيس المفوضية مواءمة وتنسيق أنشطة الآليات الإقليمية في ميدان السلم والأمن والاستقرار، والتأكد من اتساق هذه الأنشطة مع أهداف ومبادئ الاتحاد.

22- منذ بدء سريان البروتوكول، تم إحراز تقدم هام في تفعيل الهندسة الإفريقية للسلم والأمن. ومجلس السلم والأمن هو الآن في طور التشغيل الكامل وقد اجتمع فعلا 200 مرة، متعاملا مع معظم أوضاع النزاعات والأزمة التي تواجه القارة. خلال فترة وجوده القصير، اكتسب مجلس السلم والأمن مصداقية لا تُنكر تجلت، من بين أمور أخرى، في الاجتماعات السنوية التي يعقدها الآن مع مجلس الأمن الأمم المتحدة. كما أنه صاغ علاقات مماثلة مع اللجنة السياسية والأمنية للاتحاد الأوروبي. وهيئة الحكماء هي الأخرى في طور التشغيل منذ ديسمبر 2007 واجتمعت ست مرات منذ ذلك الحين. وفي إطار عملها، طرحت الهيئة أفكارا مواضيعية حول مسائل ذات صلة بمنع النزاعات: النزاعات المرتبطة بالانتخابات والعنف والإفلات من العقوبة والعدالة والمصالحة.

23- إن العناصر الرئيسية للنظام القاري للإنذار المبكر والقوة الإفريقية الجاهزة قائمة؛ ويُبذل كل جهد حاليا لضمان التفعيل الكامل لهذين الهيكلين بحلول نهاية 2009 و2010 على التوالي. وأخيرا، تم التوقيع على مذكرة التفاهم بين الاتحاد الإفريقي والآليات الإقليمية في يناير 2008، وتم اتخاذ عدد من الخطوات منذ ذلك الحين نحو تنفيذها، بما في ذلك إنشاء مكاتب اتصال مع الاتحاد الإفريقي لتسهيل التنسيق والتعاون.

24- من الواضح أن السعي لإحلال السلام في إفريقيا يتطلب تعبئة الجميع. وعليه، كان من المنطقي أن تشجِّع الدول الأعضاء، من خلال بروتوكول مجلس السلم والأمن، المنظمات غير الحكومية، والمجتمعية وغيرها من منظمات المجتمع المدني، لاسيما المنظمات النسائية، على المشاركة على وجه نشط في الجهود الرامية إلى تعزيز السلم والأمن والاستقرار في إفريقيا. في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى كثيرا من المبادرات التي اتخذتها منظمات المجتمع المدني في سبيل منع النزاعات وتسويتها، وتقديم المساعدة للضحايا وتأهيل المجموعات، وكذلك في سبيل استكشاف طرق مبتكرة لبناء سلم مستدام في إفريقيا.

25- لتوفير الموارد المالية الضرورية لبعثات دعم السلام والأنشطة التشغيلية الأخرى المتصلة بالسلم والأمن، وتمشيا مع أحكام برتوكول مجلس السلم والأمن، فقد أنشئ صندوق للسلم. وكانت موارده مؤلفة من مخصصات مالية من الميزانية النظامية للاتحاد، وكذلك من مساهمات طوعية من مصادر داخل وخارج إفريقيا. وإلى جانب

التحويلات النظامية من ميزانية الاتحاد الإفريقي والمساهمات الطوعية من بعض الدول الأعضاء، تلقّى صندوق السلم، منذ إنشائه، دعما هاما من شركائنا.

رابعا: <u>المنع الهيكلي للنزاعات وبناء السلم:</u>

26- على مدى العقدين الأخيرين، اعتمد الاتحاد الإفريقي كذلك صكوكا ترمي إلى تسهيل المنع الهيكلي للنزاعات. وتتعلق هذه الصكوك بحقوق الإنسان؛ الحكم ومحاربة الفساد؛ العمليات الجارية لإحلال الديمقراطية في القارة؛ نزع السلاح؛ الإرهاب؛ ومنع النزاعات بين الدول والحد منها. وهي تمثل إطارا موحدا للمعايير والمبادئ المقبولة عموما، ويساعد التقيد بها على الحد، بشكل هام، من مخاطر النزاعات والعنف في القارة، وعلى تعزيز السلم في الأماكن التي تحقق فيها.

27- بالإضافة إلى القانون التأسيسي الذي يُلزم الدول الأعضاء باحترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد، ينبغي الإشارة إلى الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (1981) وبروتوكوله المؤسس للمحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (1990) وبرتوكوله المتعلق بحقوق المرأة (1995)؛ الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته (1990)، الذي، من بين أمور أخرى، يلزم الدول الأعضاء باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لمنع الأطفال من المشاركة بشكل مباشر في الأعمال العدوانية، والامتناع عن تجنيدهم؛ إعلان النيباد حول الديمقراطية والآلية الإفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، المعتمدين في دوربان، في يوليو 2002؛ اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومحاربته (2003)؛ الميثاق الإفريقي للديمقراطية والحكم والانتخابات (2007)، الذي يؤسس على الوثائق السابقة لمنظمة الوحدة الإفريقية/الاتحاد الإفريقي، بما فيها إعلان لومي حول التغييرات غير الدستورية للحكومات.

28- يجدر بالملاحظة كذلك أن الجهود جارية لتعزيز قدرات الاتحاد الإفريقي على منع التغييرات غير الدستورية للحكومات وإدارتها. ويُنتظر من المفوضية أن ترفع تقريرا نهائيا عن المسألة إلى الدورة العادية القادمة للمؤتمر في يناير/فبراير 2010. أما فيما يتعلق بالنزاعات والعنف المتصلة بالانتخابات، فقد قدمت هيئة الحكماء تقريرا عن المسألة إلى دورة المؤتمر في سرت. وطلبت هذه الأخيرة بدورها من المفوضية اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ توصيات الهيئة ورفع تقارير منتظمة عن التقدم المحرز في هذا الصدد.

29- لمعالجة مشكلة اللاجئين، اعتمد قادة إفريقيا عددا من الصكوك، خصوصا اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لعام 1969 التي تحكم جوانب محددة لمشاكل اللاجئين في إفريقيا. في أكتوبر القادم، سيعقد الاتحاد الإفريقي في كمبالا، أوغندا، قمة خاصة حول النزوح القسري في إفريقيا، يُنتظر منها أن تعتمد اتفاقية الاتحاد الإفريقي المتعلقة بحماية ومساعدة النازحين داخليا في إفريقيا. وستكون الاتفاقية أول وثيقة من نوعها في العالم توفر إطارا قانونيا شاملا يرمي إلى تسجيل معايير الحماية، وتنص على وسائل

ومؤسسات الحماية والمساعدة، وتشكل أساسا قانونيا للتنسيق بين مختلف الفاعلين والوكالات الإقليميين والدوليين المشاركين في توفير الحماية والمساعدة للاجئين والنازحين داخليا في القارة.

30- من المهم كذلك التذكير بالإعلان الرسمي لعام 2000 لمؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في إفريقيا، الذي يشكل استجابة للتحديات المتعددة الأشكال التي تواجه القارة في مجال الدفاع والأمن. وقد أُطلق من أجل توفير إطار لتنسيق ومواءمة وتعزيز السياسات الرامية إلى منع النزاعات العنيفة داخل الدول وفيما بينها في إفريقيا واحتوائها والقضاء عليها، وكذلك من أجل التعجيل بالتكامل الإقليمي والتنمية. خلال قمة منظمة الوحدة الإفريقية في دوربان، تم اعتماد مذكرة تفاهم حول الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في إفريقيا مع هدف إتاحة بدء سريان مفعول الإعلان الرسمي لعام 2000 لمؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في إفريقيا. وبينت مذكر التفاهم بوضوح الطريقة التي ينبغي أن تتبعها الدول الأعضاء في السعي إلى تحقيق الأهداف الرئيسية المتمثلة في الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون. كما رسمت الخطوط العريضة لخطة ترمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وحددت مؤشرات أداء مع جداول زمنية.

31- تشكل اتفاقية جعل أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية (معاهدة بيليندابا) لعام 1996 أداة أساسية أخرى لتحقيق الأمن الجماعي للقارة. فهذه المعاهدة التي دخلت الآن حيز التنفيذ تحظر اختبار المتفجرات النووية أو صنعها أو اختزانها أو اقتناءها أو حيازتها في إفريقيا. وتنص على إنشاء لجنة إفريقية للطاقة النووية يكون من بين المهام المفوضَّة إليها إعداد التقارير وتبادل المعلومات حول المسائل المتعلقة بالأسلحة النووية. وفي ضوء التحضيرات لعقد مؤتمر لمراجعة عدم انتشار الأسلحة النووية ، فإن دخول معاهدة بليندابا من شأنه دفع صوت أفريقيا في السعي إلى تحقيق مزيد من أمنها وتنميتها الجماعية.

32- هناك مقررات وصكوك مختلفة متعلقة بالألغام الأرضية لا تقل أهمية عما تقدم، ومن أهمها خطة العمل حول قارة إفريقية خالية من الألغام الأرضية المعتمدة في كيمبتون بارك في مايو 1997، والتي ألزمت القارة بالحظر الكامل للألغام المضادة للأفراد. وثمة كذلك صكوك تتناول مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. في هذا الصدد، أود أن أبرز أهمية *الإعلان حول الموقف الإفريقي الموحد من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار غير المشروع* ، المعتمد في باماكو في ديسمبر 2000. ويعرض الإعلان الإجراءات التي يتعين تنفيذها على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية للتعامل مع هذه الآفة. وتم منذ ذلك الحين اتخاذ خطوات نحو تنفيذ الإعلان.

33- في يونيو 2006، اعتمد المجلس التنفيذي، خلال دورته العادية التاسعة، سياسة الاتحاد الإفريقي في مجال إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات. والقصد من هذه

السياسة هو أن تشكل دليلا لوضع سياسات وإستراتيجيات شاملة ترمي إلى توطيد السلام وتعزيز التنمية المستدامة وتمهيد الطريق للنمو والنهضة في البلدان والأقاليم الخارجة من النزاعات. ونظرا للخصوصيات التي تتميز بها أوضاع كل نزاع، صيغت السياسة لتكون نموذجا مرنا يمكن تكييفه لمساعدة الأقاليم والبلدان المتضررة في جهودها نحو إعادة الإعمار والأمن والنمو.

34- بالرغم من أن ثمة أشواطا طويلة لم تتم تغطيتها بعد في طريق التنفيذ الكامل للسياسة – صياغة مبادئ توجيهية تشغيلية لتكييف السياسة على الصعيدين الوطني والإقليمي، تطوير قاعدة بيانات للخبراء الإفريقيين حول سياسة الاتحاد الإفريقي في مجال إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات، لوضعها تحت تصرف البلدان الخارجة من النزاعات، وإنشاء لجنة دائمة متعددة الأبعاد تابعة للاتحاد الإفريقي لتوفير الدعم السياسي وتعبئة جميع الموارد الضرورية والمتاحة لتنفيذ السياسة – تم فعلا اتخاذ عدد من الإجراءات الملموسة لصالح دول مثل جمهورية إفريقيا الوسطى، جزر القمر، ليبيريا وسيراليون. وفي إطار السياسة، وكمتابعة للمقرر المعتمد في يناير 2008، فالمفوضية بصدد وضع سياسة شاملة للاتحاد الإفريقي حول إصلاح القطاع الأمني.

35- في يناير 2008، اعتمد مؤتمر الاتحاد خطة عمل الاتحاد الإفريقي حول مكافحة المخدرات ومنع الجرائم (2007 – 2012). وبعد مرور سنة على ذلك، اعتمد رؤساء الدول والحكومات مقررا بشأن التهديد المتمثل في الاتجار بالمخدرات في القارة. اعترف المقرر بأن هذه الظاهرة أصبحت تشكل تحديا رئيسيا للأمن والحكم في القارة عامة وفي غرب إفريقيا خاصة، وطلب من كل من المفوضية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية أن تكثف جهودها في مكافحة الاتجار بالمخدرات.

36- ينبغي الإشارة كذلك إلى مختلف الصكوك المعتمدة في سبيل منع الإرهاب ومكافحته، بما فيها اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته المعتمدة في 14 يوليو 1999 في الجزائر العاصمة، الجمهورية الجزائرية، والبروتوكول الملحق بها، وكذلك إلى خطة عمل الاتحاد الإفريقي حول منع الإرهاب ومكافحته في إفريقيا. لهذا الغرض، شرع الاتحاد الإفريقي في وضع قانون نموذجي مناهض للإرهاب، يركز على القضاء على تمويل الإرهاب ويقدم مساعدة فنية جاهزة للاستعمال في متناول الدول الأعضاء.

37- فيما يتعلق بمسائل الحدود، تجدر الإشارة إلى الإعلان حول برنامج الاتحاد الإفريقي الخاص بالحدود، الذي اعتمده المجلس التنفيذي في دورته المنعقدة في يونيو 2007 في أكرا، مع هدف إجمالي يتمثل في منع النزاعات وتعميق التكامل في القارة. ويدور برنامج الاتحاد الإفريقي الخاص بالحدود حول محورين أساسيين، هما ترسيم الحدود الإفريقية حيث لم يتم القيام بمثل هذه الممارسة، وتطوير التعاون العابر للحدود.

38- مما له أهمية خاصة في المحافظة على حسن الجوار بين الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي ميثاق عدم الاعتداء والدفاع المشترك الصادر في يناير 2005. ويهدف إلى توطيد أواصر التعاون بين الدول الأعضاء في مجالي عدم الاعتداء والدفاع المشترك؛

تعزيز التعايش السلمي؛ منع النزاعات ذات الطابع الداخلي أو البيني للدول؛ والتأكد من تسوية الصراعات بطرق سلمية.

39- فهذه الصكوك والصكوك المماثلة الأخرى التي اعتمدتها الآليات الإقليمية تشكل أساس السياسة الإفريقية المشتركة للدفاع والأمن، المعتمدة في سرت في 28 فبراير 2004. وتقوم هذه السياسة على تصور إفريقي لما يجب القيام به جماعيا من قبل الدول الأعضاء للتأكد من المحافظة على المصالح والأهداف الإفريقية في مجال الدفاع والأمن أمام التهديد المشترك على القارة ككل.

40- وأخيرا، من المهم إبراز المقررات العديدة التي اعتمدتها أجهزة صنع السياسة للاتحاد الإفريقي حول مسألة تغير المناخ. فهذه المقررات تبين موقفا إفريقيا موحد لإرشاد الدول الأعضاء خلال عملية التفاوض بشأن النظام العالمي الجديد لتغير المناخ بعد انتهاء مدة صلاحية بروتوكول كيوتو في 2010. وكما تمت الإشارة إلى ذلك أعلاه، سيساهم في المضي قدما حول هذه المسألة في مجمل الجهود الرامية إلى تعزيز السلم والأمن والاستقرار المستدام في القارة.

خامسا: **<u>بناء الشراكات لدعم السلم في إفريقيا:</u>**

41- في جهودهم لتعزيز السلم والأمن، كان قادة إفريقيا دائما واعين للحاجة إلى دعم المجتمع الدولي. وعليه، نص بروتوكول مجلس السلم والأمن على أن المجلس يتعاون مع مجلس الأمن للأمم المتحدة الذي يتولى المسئولية الرئيسية لحفظ السلم والأمن الدوليين، وكذلك مع بقية المنظمات الدولية المعنية ووكالات الأمم المتحدة.

42- تمشيا مع هذه الأحكام، أقام الاتحاد الإفريقي علاقات مع الأمم المتحدة. ومنذ 2007، أنشأ مجلس السلم والأمن ومجلس الأمم للأمم المتحدة مشاورة سنوية بينهما، تُعقد بالتناوب في أديس أبابا ونيويورك. وتعمل المفوضية وأمانة الأمم المتحدة معا على مجموعة من المسائل المتعلقة بالأمن والسلم في إفريقيا. وفي هذا الصدد، تكتسي البعثة الهجينة بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور (اليوناميد) أهمية خاصة. كما أن المنظمتين تعاونتا في ميدان بناء القدرات من خلال البرنامج العشري لبناء القدرات، الموقع في 2006. وفي الآونة الأخيرة، ركزت العلاقات بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة على طرق تمويل عمليات حفظ السلام التي تقودها إفريقيا. ويتم حاليا بحث عدد من الخطوات في هذا الصدد، وذلك كمتابعة لما أنجزه فريق العمل المشترك بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة الذي أنشئ بموجب قرار مجلس الأمن 1809 (2008) الصادر في 16 أبريل 2008. في هذه الأثناء، يبدو من المهم الإشارة إلى أنه، فيما يخص بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال تحديدا، وافقت الأمم المتحدة على توفير رزمة دعم لوجيستي من المساهمات المقدرة للأمم المتحدة ومن دعم مالي من الدول الأعضاء عبر صندوق ائتماني يسمح بإيصال التمويل إلى بعثة الاتحاد الإفريقي في

الصومال وذلك لتغطية التسديدات وللمساعدة، عند الاقتضاء، على شراء المعدات الضرورية للوحدات.

43- كذلك، أقيمت علاقات وطيدة مع الاتحاد الأوروبي في إطار شراكة السلم والأمن للإستراتيجية المشتركة بين إفريقيا والاتحاد الأوروبي وخطة عملها المعتمدتين في لشبونة، البرتغال، في ديسمبر 2008. في هذا الصدد، ينبغي الإشارة إلى الخطوات التي تم اتخاذها نحو تعزيز الحوار السياسي والدعم المقدم في سبيل تفعيل الهندسة الإفريقية للسلم والأمن. وفيما يتعلق بتمويل عمليات دعم السلام التي تقودها إفريقيا، ينبغي الإشارة إلى توقيع اتفاقية التمويل لمنتدى الشراكة الإفريقي في إطار الدورة العاشرة لصندوق التنمية الأوروبي في 2 فبراير 2009. إن هذا الجيل الثاني لمنتدى الشراكة الإفريقي يغطي الفترة 2008 -2010' ويبلغ 300 مليون يورو مع إمكانية تخصيص 300 مليون أخرى. ويُعتبر منتدى الشراكة الإفريقي الجديد أداة أساسية لتحقيق الشراكة في مجال السلم والأمن، خصوصا أولويته رقم 3 (تمويل يمكن التنبؤ به لعمليات دعم السلام التي تقودها إفريقيا). ويتضمن آلية للاستجابة المبكرة تمكّن من تقديم دعم مستعجل في المراحل الأولى من الوساطة التي تقودها إفريقيا والخطوات التحضيرية لعمليات دعم السلام التي تقودها إفريقيا.

44- كما أن ثمة شراكات قوية تربط الاتحاد الإفريقي بجامعة الدول العربية والمنظمة الدولية للفرانكفونية ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وبناء على اتفاقيات مبرمة مع هاتين المنظمتين، قام تعاون وثيق في مجال منع النزاعات وإدارتها وتسويتها فيما يتعلق بالأوضاع ذات الاهتمام المشترك. وبخصوص جامعة الدول العربية تحديدا، تجري حاليا مبادرات لإقامة علاقات عمل مباشرة بين مجلسي السلم والأمن للمنظمتين. وقامت مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمشاورات وتنسيق وثيقين حول المسائل المتعلقة بالأوضاع التي تخص بلدان هي أعضاء في كلتا المنظمتين وتجدر الإشارة أيضا إلى المشاورات المنتظمة بين الاتحاد الأفريقي ومجموعة ال 8 في إطار الخطة المشتركة بينهما لتقوية القدرات الأفريقية على القيام بعملية دعم السلام.

45- من المشجع أيضا أن نلاحظ تعمق العلاقات مع الشركاء الثنائيين للاتحاد الإفريقي، بمن فيهم الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن (الولايات المتحدة، الصين، فرنسا، المملكة المتحدة وروسيا) وبلدان أخرى في آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية. ولتحسين دعمهم لأجندة السلم والأمن للاتحاد الإفريقي وتخفيض تكاليف التعاملات، عمل الشركاء، عبر سفاراتهم في أديس أبابا، على تعزيز التنسيق واتخاذ عدد من الإجراءات العملية لهذا الغرض، بما في ذلك مشاركة الاتحاد الإفريقي في رفع تقارير عن المساهمات المالية من الشركاء. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب لجميع الشركاء عن التقدير العميق للاتحاد الإفريقي لدعمهم السياسي، بما فيه الدعم المقدم من خلال أفرقة الاتصال الدولية التي أنشئت لدعم جهود الاتحاد الإفريقي في أوضاع التغييرات غير الدستورية

للحكومات، وكذلك للمساهمات المالية واللوجيستية السخية من أجل تعزيز السلم والأمن في القارة.

سادسا: معلومات مستكملة حول الأوضاع على الأرض:

46- بناء على الآليات والصكوك المذكورة أعلاه، يعمل الاتحاد الإفريقي على أساس يومي على مواجهة آفة النزاعات في القارة. وخلال دورة المؤتمر في سرت، قدمت تقريرا عن تطور الأوضاع على الميدان، وكذلك عن الجهود المبذولة، سواء على الصعيد القاري أو الإقليمي، لتعزيز السلم والأمن والاستقرار. من جهته، اعتمد المؤتمر المقرر ASSEMBLY/AU/DEC. 252 (XIII) بشأن تقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته وعن حالة السلم والأمن في القارة. وتعطي الفقرات التالية بإيجاز التطورات التي طرأت منذ سرت وتقترح استنتاجات ممكنة قد يرغب المؤتمر في إعلانها لتنشيط تحقيق الأهداف التي حددها الاتحاد الإفريقي لنفسه حول كل وضع من الأوضاع ذات الصلة.

أ) الصومال:

47- نوقش الوضع في الصومال بإسهاب خلال دورة المؤتمر المنعقدة في سرت. وفي مقرره بشأن المسألة، أجاز المؤتمر المقررات السابقة الصادرة عن كل من الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية (الإيجاد) ومجلس السلم والأمن، مدينًا الهجمات على حكومة الصومال الاتحادية الانتقالية وعلى المدنيين على أيدي جماعات ومسلحة وعناصر أجنبية، ومعربًا عن دعمه الكامل للحكومة الاتحادية الانتقالية باعتبارها السلطة الشرعية في الصومال، وداعيًا مجلس الأمن للأمم المتحدة، تمشيا مع إعلاني مجلس السلم والأمن والإيجاد، إلى اتخاذ إجراءات فورية لمنع دخول عناصر أجنبية في الصومال، وكذلك حظر الرحلات الجوية والشحنات التي تحمل الأسلحة والذخائر إلى الجماعات المسلحة داخل الصومال، وأيضا إلى فرض عقوبات على جميع الفاعلين الأجانب، خصوصا إريتريا، الذين يقدمون الدعم للجماعات المسلحة المتورطة في أنشطة زعزعة الاستقرار في الصومال. وفعلا، انعقدت القمة تحت خلفية هجمات متزايدة على العاصمة من قبل المتمردين، مما يهدد بعكس الإنجازات الهامة التي حققتها الحكومة الاتحادية الانتقالية منذ يناير 2009.

48- على امتداد الشهر الماضي، شهد الوضع في مقديشو استقرارا نسبيا، حيث اتخذت قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية عددا من الإجراءات الهجومية. زيادة على ذلك، تم تعزيز تواجد بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال في منطقة البعثة من خلال نشر كتيبة من القوات البوروندية. وتضم القوة الحالية للبعثة الآن أكثر من 5100 عنصر، مؤلفة من ثلاث كتائب من أوغندا وبوروندي. غير أن هذا الحجم من القوات، بالرغم من الزيادة، لا يزال دون عدد 800 عنصر المسموح به. ويبذل الاتحاد الإفريقي وشركاؤه كذلك

جهودا لتعزيز قدرات قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية، وكذلك قدرات بقية المؤسسات الصومالية. وقد تم في مقديشو، في 25 يوليو، الإطلاق الرسمي للجنة الأمن المشتركة التي تضم ممثلين من الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال والأمم المتحدة وشركاء دوليين آخرين، وذلك لتنسيق الجهود المبذولة بغية دعم مؤسسات قطاع الأمن الانتقالية الصومالية وتسهيل تسديد التعهدات المعلنة في هذا الخصوص خلال مؤتمر بروكسيل.

49- تم إحراز تقدم كبير في العملية السياسية خلال الأشهر الماضية.إن حكومة الرئيس شيخ شريف أحمد الشاملة، تبذل جهودا متواصلة لتوسيع العملية السياسية وتعزيز المتحققة من أجل المصالحة .في نفس الوقت تستمر الحكومة الاتحادية الانتقالية في مواجهة تحديات هائلة بما في ذلك تعزيز قطاع الأمن وبناء قدرات المؤسسات العامة. انطلاقاً من هذه الخلفية لن يكون من المبالغة إن قلنا بأهمية استمرار الدعم من قبل الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي ككل، وذلك وفقا لمقررات الإتحاد الأفريقي ذات الصلة. وتمشيا مع إستراتيجيات الحكومة الاتحادية الانتقالية، وقد يرغب المؤتمر في اتخاذ خطوات هامة فيما يتصل بالتعزيز الفعال لقوات بعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال وفعالية قوات الأمن الصومالية. إن الحاجة إلى مساهمات أفريقية أكثر قوة وعزيمة لاستمرار السلام والمصالحة الوطنية، تتجلى في الدور المتنامي الذي تقوم به كل من أوغندا وبوروندي في تفعيل بعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال ، إلى جانب السند الاستراتيجي الكبير الذي تقدمه الجزائر في هذا السياق.

ب) <u>بوروندي:</u>

50- في سرت، رحب مؤتمر الاتحاد بالتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقيات المبرمة في 2006 بين حكومة بوروندي وحزب تحرير شعب الهوتو/ جبهة التحرير الوطنية. وقد أسفرت عملية التنفيذ التي أطلقتها قمة المبادرة الإقليمية المنعقدة في بجمبورا في 4 ديسمبر 2008، بصورة واضحة، عن النتائج التالية: بند جبهة التحرير الوطنية الكفاح المسلح، حشد المقاتلين القدامى في الحركة بعد إعداد خطة عمل قائمة على تسريحهم ونزع أسلحتهم مما فتح الطريق أمام نزع أسلحة جميع المقاتلين وأدى إلى الموافقة على جبهة التحرير الوطنية كحزب وطني في 21 أبريل 2009. وعند اجتماعهم في بوجمبورا في آخر شهر مايو 2009، اتفق المبعوثون الخاصون في بوروندي على إقامة هيكل جديد تحت اسم "الشراكة من أجل السلام في بوروندي" وتكليفه بمساندة ومواكبة بقية عملية السلام خلال الفترة التحضيرية قبل إجراء الانتخابات العامة في عام 2010. ومن جهتها، نجحت الحكومة في التوفيق بين العناصر الفاعلة السياسية البوروندية فيما يتعلق بتشكيل لجنة انتخابية وطنية مستقلة مكلفة بتنظيم الانتخابات في عام 2010. وواصلت الأطراف البوروندية جهودها، مما أدى بالتالي إلى تنفيذ اتفاقيات 2006.

51- يجب أن تقوم الدورة الخاصة بتهيئة الأطراف البوروندية على ما أظهرته من إرادة سياسية واضحة، وحثها على المثابرة في هذا المسار من أجل تهيئة الظروف المواتية

للتحضير لسير الانتخابات على نحو سلس في عام 2010. وفي الوقت نفسه، من المناسب توجيه الشكر للمبادرة الإقليمية والتسهيل من قبل جنوب أفريقيا وإدارتها السياسية وكذلك الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل على المساهمة في جهود السلام في بوروندي. ومن البديهي، أنه يجب على المجتمع الدولي ألا يتراخى في جهوده حيث أن مساهمته تظل في الحقيقة أساسية لتعزيز السلام وتحقيق الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي في بوروندي.

ج) <u>جمهورية الكونغو الديمقراطية:</u>

52- شهدت الفترة قيد البحث تقدما ملحوظا فيما يتعلق بتعزيز السلام في جمهورية الكونغو الحكومة الكونغولية الديمقراطية وفي منطقة البحيرات الكبرى عموما. وقد تمخض الحوار المباشر بين والمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب الذي افتتح في نيروبي، في 8 ديسمبر 2008، عن التوقيع على اتفاق بين الأطراف في جوما، في 23 مارس 2009. كما تم توقيع اتفاقين آخرين بين الحكومة والمجموعات المسلحة الكونغولية في شمال كيفو، من جهة، وبين الحكومة والمجموعات المسلحة الكونغولية في جنوب كيفو، من جهة أخرى. وقام رئيس الوزراء في 30 أبريل 2009 بالتوقيع على مرسوم يقضي بتشكيل وتنظيم وتشغيل لجنة وطنية لمتابعة تنفيذ الاتفاقات الثلاثة. ومنذ هذا الوقت، عقدت اللجنة اجتماعات عديدة، أحدها في بوكافو في جنوب كيفو، في نهاية شهر يونيو.

53- علاوة على ذلك، تم تعزيز عملية تطبيع العلاقات بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتجدر الإشارة بصفة خاصة إلى أنه، من بين النتائج التي حققتها العملية المشتركة التي أطلقها جيشا البلدين في يناير/فبراير 2009 بهدف تحييد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا واتخاذ تدابير أخرى لتعزيز الثقة، قيام جمهورية الكونغو الديمقراطية بترشيح سفير لها في رواندا، وهو تصرف يتبع قرارا مماثلا سبق أن اتخذته رواندا وكذلك زيارة العمل التي قام بها الرئيس بول كاجامي إلى جوما في 6 أغسطس 2009، لإجراء المحادثات مع الرئيس جوزيف كابيلا.

54- إن التقدم المحرز باستمرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتحسين العلاقات الثنائية بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية يفتحان المجال لآفاق جديدة من السلم والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. ويجب أن تتيح الدورة الخاصة الفرصة لدراسة معمقة للوضع من أجل تحديد تدابير واضحة يتم اتخاذها بغية تعزيز هذه الدينامية. والواقع، أنه لا يزال هناك عدد كبير من التحديات التي ينبغي التصدي لها وخاصة فيما يتعلق بتحييد القوات المسلحة في المنطقة ولاسيما القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجيش الرب للمقاومة اللذين يستمران في ابتزاز السكان المدنيين، وإعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

د) <u>الجهود الرامية إلى إنهاء أنشطة جيش الرب للمقاومة:</u>

55- يتمثل تهديد آخر للسلم والأمن في إقليم البحيرات الكبرى في مواصلة جيش الرب للمقاومة أنشطته . ارتكب هذا الجيش عبر السنوات الماضية فظائع لا توصف في شمال أوغندا وأجزاء أخرى في الإقليم بما في ذلك جنوب السودان. يجدر بالذكر أن المفاوضات بين الحكومة الأوغندية وجيش الرب للمقاومة التي بدأت في 2006 تحت إشراف حكومة جنوب السودان قد أدت إلى إبرام اتفاق وقف الأعمال العدائية بين الطرفين في أغسطس من ذلك العام . بحلول نهاية مارس 2008، اختتمت المناقشات حول جميع بنود الأعمال بشأن المفاوضات. وكانت النقطة الوحيدة التي يجب مناقشتها هي تحديد جدول زمني للتوقيع على الاتفاقية النهائية للسلام من قبل فخامة الرئيس يوويري موسيفيني وزعيم جيش الرب للمقاومة السيد/ جوزيف كوني. بالرغم من جميع الجهود التي بذلت في هذا المضمار، بما في ذلك جهود الرئيس السابق جواكيم شيسانو، المبعوث الخاص للأمم المتحدة آنذاك لشمال أوغندا والمناطق المتأثرة بالنزاعات ، فشل زعيم جيش الرب للمقاومة ، تحت ذرائع مختلفة، في المشاركة في المناسبات المتلاحقة العديدة التي نظمت للتوقيع على الاتفاقية النهائية للسلام، مظهرا بذلك عدم وفائه الكامل بالتزامات عملية السلام .

56- انطلاقا من هذه الخلفية، شنت بلدان الإقليم عملية عسكرية مشتركة ضد حركته في منتصف ديسمبر 2008. مكنت هذه العملية التي انتهت في مارس 2009 من تدمير قاعدة جيش الرب للمقاومة في "جرامبا بارك بجمهورية الكونغو الديمقراطية والقواعد الفرعية الأخرى. وتشتت صفوف جيش الرب للمقاومة – ولكن هذا الجيش وحدات في أجزاء واسعة من جمهورية الكونغو الديمقراطية وأجزاء من جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى وواصلت أعماله الوحشية ، وثمة حاجة إلى مواصلة الجهود لتحييد جيش الرب للمقاومة. وأخيرا، يجب الإشارة هنا إلى أنه بسبب المأزق في عملية جوبا للسلام، تم سحب المراقبين العسكريين للاتحاد الأفريقي الذين نشروا في جنوب السودان كجزء من فريق مراقبة وقف الأعمال العدائية الذي أنشئ لتنفيذ اتفاقية إنهاء الأعمال العدائية في يوليو من هذا العام .

ه) <u>السودان:</u>

1) <u>تنفيذ اتفاق السلام الشامل</u>

57- منذ التوقيع على اتفاق السلام الشامل ، تم إحراز تقدم ملموس على صعيد التنفيذ ، إضافة إلى صمود بروتوكول وقف إطلاق النار بين الشمال والجنوب، على الرغم من الحالات التي تم تسجيلها. يتعين التنويه بإنشاء وعمل المؤسسات الرئيسية التي نص عليها اتفاق السلام الشامل، والخطوات المتخذة للتحضير لانتخابات 2010 واستكمال التعداد السكاني الخامس في 2008 .إن أحد التطورات الرئيسية في الفترة التي أعقبت دورة سرت،تتعلق بالقرار النهائي والملزم حول الحدود الجديدة لإقليم أبيى والصادر عن هيئة التحكيم الدائمة ، في لاهاى، في 22 يوليو 2009 .تعهد طرفا اتفاق السلام الشامل وهما تحديدا المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان باحترام الحكم

وعمل الخطة المناسبة لترسيم الحدود بأسرع ما يمكن. فضلا عن ذلك ، فان العملية الدبلوماسية التي قادتها الولايات المتحدة نجحت في إنتاج وثيقة واعدة وجديرة بالثناء تحت عنوان "نقاط الاتفاق بين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان."

58- وصلت عملية تنفيذ اتفاق السلام الشامل مرحلة حاسمة. فالانتخابات العامة في السودان ستجرى في أبريل 2010 . وفي هذه الأثناء ، يجب تسوية عدد من القضايا لتسهيل إجراء انتخابات حرة ونزيهة وعادلة. علاوة على ذلك، يفصل بيننا وبين الاستفتاء الذي سيقرر مستقبل البلد 17 شهراً فقط. ومع أن المسؤولية الرئيسية عن تحقيق أهداف اتفاق السلام الشامل، تقع على الأطراف، يتعين على المجتمع الدولي تقديم نفس الدعم لعملية التنفيذ الحالية الذي سبق أن قدم لمرحلة المفاوضات في كينيا.

2) <u>دارفور:</u>

59- أما في دارفور، فان الأوضاع الأمنية لازالت تتسم بالهدوء النسبي، غير أن التوترات الحدودية بين السودان وتشاد لا تزال شديدة ويعود ذلك جزئيا إلى أنشطة حركة العدل والمساواة وحركة جيش تحرير السودان ومجموعات المعارضة التشادية المسلحة في المناطق الحدودية العامة. علاوة على ذلك، يستمر التقدم في نشر قوات اليوناميد، والتي تم تجديد صلاحياتها من قبل مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لمدة 12 شهر، اعتبارا من 31 يوليو 2009 .منذ بداية أغسطس 2009، تم نشر 13,534 من القوات (69,20 %) في دارفور وذلك من جملة 19,555 من العسكريين المصرح بهم، بينما توقف نشر عنصر الشرطة في 3,271 (حوالي 50,85 % من القوة المصرح بها).تظل الفجوات الواسعة ماثلة في مجالات الطيران وقوات التمكين ، والتي من شأن توفيرها بسرعة أن يمكن البعثة من إنجاز صلاحيتها بفعالية أكبر.الجدير بالذكر أن آلية التنسيق الثلاثية والمكلفة بتسهيل نشر قوات اليوناميد، واجتمعت أربع مرات منذ بداية العام وتوصلت إلي أن جميع قراراتها تم تنفيذها من قبل مختلف الشركاء. غير أن العديد من تحديات السلام الدائم والمصالحة تظل ماثلة في هذا الإقليم، كما يتجلى ذلك في بطء تقدم المفاوضات السياسية والمصاعب التي تواجه تنفيذ اتفاق النوايا الحسنة وبناء الثقة لتسوية النزاع في دارفور والذي وقعت عليه حكومة السودان وحركة العدل والمساواة في الدوحة، قطر في 17 فبراير 2009. تبذل الجهود حاليا للمساعدة على تخفيض عدد الفصائل في دارفور وبالتالي تحقيق جمع شمل الحركات وعلى الأقل التوصل إلى وفد مشترك وموقف تفاوضي مشترك.

60- على ضوء هذا، هناك حاجة إلى قيام كافة أصحاب المصلحة المعنيين في السودان بمضاعفة جهودهم من أجل التعجيل بتحقيق السلم والمصالحة والتعاون الكامل مع بعثة الأمم المتحدة في دارفور والوسيط الكبير المشترك، أخذاً في الاعتبار أن المدنيين في دارفور يتعرضون باستمرار لخطر العنف غير المقبول وأن ملايين السكان لا يزالون يعيشون في مخيمات النازحين داخلياً أو كلاجئين وكذلك ضرورة تهيئة الظروف

الملائمة لإجراء الانتخابات الوطنية في دارفور في أبريل 2010 كما ينص عليها اتفاق السلام الشامل. ومن المهم أيضا تعزيز البعثة المشتركة للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور على نحو أكبر. كما أن من المهم جدا إرجاء مذكرة التوقيف الصادر بحق الرئيس عمر حسن البشير في ظل الظروف المتطورة وأن تعيد الدورة التأكيد على مقررات الاتحاد الإفريقي السابقة حول عملية المحكمة الجنائية الدولية، لاسيما عدم تعاون الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي في توقيف وتسليم الرئيس البشير. وقد ترغب الدورة في تأكيد دعم الاتحاد الأفريقي مجدداً لجهود الفريق الرفيع المستوى المعني بدارفور والذي من المنتظر أن يقدم خارطة طريق واضحة حول أفضل السبل لتحقيق السلم والعدالة والمصالحة في دارفور مما يسهم في بلوغ الهدف العام لتحقيق سلام واستقرار دائمين في السودان ككل.

و) <u>العلاقات بين السودان وتشاد:</u>

61- يستمر التوتر في العلاقات بين السودان وتشاد مما يضع صعوبة في سبيل الجهود الرامية إلى تعزيز علاقات حسن الجوار بين البلدين وكذلك تحقيق السلم والاستقرار في الإقليم وهي الجهود التي تبذل في إطار تنفيذ اتفاقية داكار المبرمة في 13 مارس 2008 واتفاقيات أخرى سابقة. كما ان الأمل في استعادة عملية تطبيع العلاقات بين البلدين والذي تولد نتيجة الاتفاق المبرم في 3 مايو 2009 في الدوحة تحت رعاية قطر والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، لم يتحقق. والواقع أن مؤتمر الاتحاد الأفريقي قد دعا خلال دورته المنعقدة في سرت، الجماهيرية الليبية العظمى، إلى بذل جهود متجددة من أجل استعادة علاقات حسن الجوار والثقة بين السودان وتشاد وأيضاً إلى تنفيذ الاتفاقيات المبرمة بدقة.

62- للأسف، لم تحدث أي تطورات إيجابية خلال فترة ما بعد القمة مع الحاجة الملحة إلى تكثيف الجهود من أجل تطبيع العلاقات بين تشاد والسودان. وفي هذا الصدد، من المهم أن تستأنف مجموعة الاتصال التي تم تشكيلها في إطار اتفاقية داكار اجتماعاتها بأسرع ما يمكن. ومن المهم أيضاً بذل كافة المساعي الحميدة الممكنة لجعل البلدين المجاورين يتخذان تدابير الثقة والتهدئة للتمكين من بزوغ مرحلة أفضل نوعيا في العلاقات التشادية-السودانية.

ز) <u>جمهورية أفريقيا الوسطى:</u>

63- في جمهورية أفريقيا الوسطى، تتواصل الجهود من أجل تنفيذ توصيات الحوار السياسي الشامل الذي جرى في بانجي من 8 إلى 20 ديسمبر 2008. ومن الجدير بالذكر أنه عند تطبيق توصيات الحوار السياسي الشامل، قام الرئيس فرنسوا بوزيزي بتشكيل حكومة جديدة في 19 يناير 2009 تضم بعض أعضاء المعارضة الديمقراطية والمسلحة.

64- يعتبر إجراء الحوار السياسي الشامل فعلا مرحلة مهمة في الجهود الرامية إلى تعزيز السلم والأمن والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وعلى الرغم من المواجهات المسلحة المتفرقة، هناك اتجاه عام واضح نحو السلام في البلد. ولكن أحد التحديات الرئيسية التي تواجه جمهورية أفريقيا الوسطى يتمثل في تنفيذ برنامج نزع الأسلحة وتسريح الجنود وإعادة تأهيلهم. ما يقيد بقية العملية المؤدية إلى إجراء انتخابات مفتوحة أمام الجميع في جو من الهدوء في عام 2010. وفضلا عن ذلك، يستحق الوضع الاقتصادي والمالي اهتماماً خاصا. ويجب أن يدرك الشركاء الإنمائيون الجهود الكبيرة التي تبذلها السلطات في جمهورية أفريقيا الوسطى ويقوموا بتكثيف إجراءات الدعم مع الوضع الحقيقي السائد في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتنوي مفوضية الاتحاد الأفريقي زيادة مساهمتها لنجاح العملية الجارية وخاصة من خلال فتح مكتب اتصال في بانجي.

ح) <u>جزر القمر</u>

65- يتميز الوضع في جزر القمر بمواصلة الجهود الرامية إلى إيجاد حلول فعالة لحالات الاختلال في عمل المؤسسات القمرية، وللمشاكل المتصلة بتوزيع الصلاحيات بين السلطات التشريعية للاتحاد وللجزر، وكذلك بالحكم الرشيد. وفي غياب اتفاقية بين الأطراف حول الإصلاحات المؤسسية المقررة، قرر رئيس الاتحاد أن يُخضع للاستفتاء مشروعا لمراجعة الدستور. وهذا المشروع، بالرغم من أنه يُبقي على المبدأين الأساسيين لدستور 2001 – أي مبدأ الرئاسة الدورية بين مختلف الكيانات في الجزر ومبدأ الاستقلال الذاتي للجزر – يُدخل تعديلات كثيرة هامة، خصوصا فيما يتعلق بوضع رؤساء السلطات التنفيذية في الجزر المتمتعة بالاستقلال الذاتي. كانت هذه الإصلاحات معتمدة في استفتاء 17 مايو 2009. منذ ذلك الوقت، ظلت العلاقات بين جزر القمر الكبرى وجزر موهيلي متوترة.

66- على ضوء ما تقدم، ينبغي تشجيع جميع الأطراف القمرية على إتباع نهج توافقي بغية تنفيذ الإصلاحات المؤسسية التي يجريها البلد والتي باتت مقبولة لدى الجميع مبدئيا. ومن شأن توافق في الآراء بين جميع الأطراف أن يسهل حسن سير الانتخابات المقرر إجراؤها في أكتوبر 2009، والتي ترمي إلى شغل مقاعد مجلس النواب والأجهزة التشريعية للجزر المستقلة ذاتيا. ومما لا يقل أهمية عن ذلك ضرورة مواصلة الجهود لتحسين الحكم في جزر القمر.

ط) <u>مدغشقر:</u>

67- بعد أن أعرب المؤتمر، خلال دورة سرت، عن بالغ انشغاله إزاء انعدام التقدم فيما يتعلق بالعودة إلى النظام الدستوري في مدغشقر، قدم تأييده للعناصر التي توفر مخرجا من الأزمة حسبما بينها فريق الاتصال الدولي حول مدغشقر خلال اجتماعه في أديس أبابا في 30 أبريل 2009، وشجع المفوضية على مواصلة وتكثيف جهودها.

68- ففي هذا السياق اجتمع فريق الاتصال حول مدغشقر من جديد في أديس أبابا، في 22 يوليو 2009 تحت رئاسة الاتحاد الإفريقي، ووافق، على وجه الخصوص، على الدعوة لعقد اجتماع في موزامبيق، تحت رئاسة الاتحاد الإفريقي، يضم جميع التيارات السياسية في مدغشقر، بغية التوصل إلى حل توافقي لعودة سريعة إلى النظام الدستوري. عقد هذا الاجتماع في مابوتو، من 5 إلى 10 أغسطس 2009، تحت قيادة الرئيس السابق جواكيم شيسانو، وأفضى إلى توقيع عدد من الوثائق، بما فيها ميثاق فترة انتقالية لا تتجاوز مدتها 15 شهرا. ومن المقرر عقد اجتماع ثان يومي 25 و26 أغسطس 2009 في مابوتو للعمل على توزيع المناصب في المؤسسات الانتقالية. يشكل اجتماع مابوتو مرحلة هامة من عملية الخروج من الأزمة في مدغشقر. وينبغي أن تقدم الدورة الخاصة تأييدها الكامل لاتفاقيات مابوتو وتحث جميع الأطراف المشاركة على المضي قدما وبسرعة لإعادة الشرعية من خلال انتخابات ذات مصداقية، شفافة ونزيهة، لإخراج بلدهم نهائيا من الأزمة.

ي) <u>عملية السلام بين ارتريا وأثيوبيا:</u>

69- مازالت عملية السلام بين إثيوبيا وارتريا في طريق مسدود. ويجدر بالذكر أنه إثر الصعاب التي واجهت تنفيذ قرار تعيين الحدود في أبريل 2002 وعدم تمكن الأطراف من التوصل إلى اتفاق حول كيفية المضي قدماً بعملية ترسيم الحدود،.أكدت لجنة الحدود بين ارتريا وإثيوبيا ، في نوفمبر 2007 قرارها السابق الذي يقضي باستمرار الحدود تلقائيا كما يتم ترسيمها وفقا للنقاط الحدودية التي حددتها.أعلنت إرتريا حدودها بموافقتها على قرار ترسيم الحدود الافتراضي، أما إثيوبيا فقد رفضت من جانبها هذا القرار واصفة إياه "بالرواية القانونية"، ومصرة على الحاجة إلى التعيين الفعلي للحدود.في هذا السياق وعلى ضوء القيود المفروضة من قبل إرتريا على بعثة الأمم المتحدة في إرتريا وإثيوبيا ، جاء قرار مجلس الأمن في 30 يوليو 2008 بانتهاء صلاحية البعثة، مؤكدا أن هذا القرار لا يكس بالتزامات كلتا الدولتين نحو اتفاقيات الجزائر في 2002 .في واقع الأمر، فان التطور الجديد الوحيد خلال الفترة قيد البحث يتصل بالقرارات النهائية للتحكيم حول مطالبات كلا الطرفين، والصادرة في 17 أغسطس 2009 ، من قبل لجنة المطالبات الإثيوبية/الإرترية.انطلاقاً من هذه الخلفية، من الغني عن التأكيد الحاجة إلى المزيد من استدامة الجهود وتنسيقها لمساعدة الأطراف في التغلب على حالة الجمود الراهنة وتطبيع علاقاتهما، خاصة على ضوء الأثر السلبي للوضع الحالي على كلا البلدين والإقليم بأكمله.

ك) <u>العلاقات بين جيبوتي وارتريا:</u>

70- في سرت، تم اطلاع المؤتمر على آخر تطورات العلاقة بين جيبوتي وإريتريا، وفي هذا الصدد، تم إبراز تطورين: الأول، يتعلق باعتماد مجلس الأمن ، في 14 يناير

2009 ، القرار 1862 (2009)، الذي يحث فيه كل من ارتريا وجيبوتي على الحل السلمي لنزاعهما الحدودي، ويطالب إرتريا،ضمن أمور أخرى، بسحب قواتها بكامل معداتها إلى مواقع الوضع الراهن والانخراط النشط في الحوار والجهود الدبلوماسية للتوصل إلى تسوية، ثم خطاب الأمين العام للأمم المتحدة الذي وجهه إلى مجلس الأمن في 30 مارس 2009 ، والذي أشار فيه إلى عدم تلقيه معلومات بان إرتريا التزمت بما طالب به القرار 1862 (2009) .من جانبه ، أعرب المؤتمر عن قلقه البالغ إزاء غياب التقدم في تنفيذ إرتريا لمقرراتها ذات الصلة ، إلى جانب القرار 1862 (2009) وحثت إرتريا على الالتزام الكامل بهذه المطالبات. ومن الجدير بالإشارة أيضا، أن مجلس وزراء الإيجاد في اجتماعه في أديس أبابا في 10 يوليو 2009 ، حث ارتريا على الكفء عن أجندتها الرامية إلى زعزعة استقرار جيبوتي. وقدمت مفوضية الإتحاد الأفريقي المساعدة إلى كلا الطرفين وذلك للمساعدة في استعادة حسن الجوار والعلاقات الأخوية الطبيعية بينهما.

ل) <u>ليبيريا:</u>

71- في ليبيريا تستمر الجهود من أجل أنشطة إعادة الإعمار والمصالحة الوطنية في فترة ما بعد النزاعات. وتجدر الإشارة بين تطورات أخرى، إلى قيام اللجنة الليبيرية للحقيقة والمصالحة في 30 يونيو بتقديم تقريرها الختامي إلى الهيئة التشريعية الوطنية. وفضلا عن ذلك، فإن برنامج الإستراتيجية الليبيرية لتخفيف حدة الفقر – الذي هو حاليا في عامه الثاني من التنفيذ – يستمر في إحراز تقدم ملحوظ للغاية. وتستمر البلاد، في نفس الوقت، في مواجهة تحديات رئيسية تتعلق، ضمن أمور أخرى، بمتابعة وتنفيذ تقرير اللجنة الليبيرية للحقيقة والمصالحة، ومسائل الحكم، والبطالة بين الشباب والإعداد لانتخابات عام 2011. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم الإعراب عن أوجه القلق من جانب المسؤولين الحكوميين فيما يتعلق بالثغرات الأمنية التي قد تنشأ نتيجة انسحاب بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، علما بأن البلاد غير مستعدة تماما للحفاظ على كل من الأمن الداخلي والخارجي بنفسها. ومن هنا تبرز الحاجة إلى الدعم المتواصل من جانب الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي ومن جانب المجتمع الدولي ككل لتمكين ليبيريا من تعزيز التقدم الملحوظ الذي أحرزته عبر السنوات القليلة الماضية. ويعتبر تجديد صلاحيات بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا خطوة إيجابية في هذا الاتجاه.

م) <u>كوت ديفوار:</u>

72- لقد مكّن تنفيذ اتفاقية واجادوجو السياسية واتفاقياتها التكميلية من إحراز تقدم ملحوظ. فحتى الوقت الحاضر، يمكن أن نشير خاصة إلى إلغاء "منطقة الثقة" التي سمحت بإعادة حرية تنقل السلع والأشخاص في كافة أرجاء كوت ديفوار؛ واستعادة ثقة القوات المتناحرة سابقا التي يتشاور قادة أركانها لاسيما في إطار مركز القيادة المتكاملة؛ وتنفيذ

واستكمال عملية تحديد هوية السكان وتسجيل الناخبين في 30 يونيو 2009؛ وإجراء الجلسات المتنقلة لإصدار نسخ مطابقة لشهادات الميلاد. لقد مكّن هذا التقدم من تحديد تاريخ الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية في 29 نوفمبر 2009.

73- غير أنه تجدر الإشارة إلى أن بعض جوانب اتفاقية واجادوجو السياسية تواجه صعوبات. فالعديد من أحكام هذه الاتفاقية المتعلقة بالمسائل العسكرية لم تنفذ بعد أو تم تنفيذها جزئيا. ويمكن أن يكون لهذا الوضع تأثير سلبي نظرا لأن الاتفاقية الإضافية الرابعة من اتفاقية واجادوجو السياسية تنص على استكمال نزع السلاح من المحاربين القدامى للقوات المسلحة التابعة للقوات الجديدة والمليشيات في موعد أقصاه شهران قبل الانتخابات. وفي هذا السياق، يجب أن تحث الدورة الخاصة الأطراف الإيفوارية على مواصلة تحليها بالإرادة السياسية الضرورية بغية توفير بيئة ملائمة لإجراء الانتخابات الرئاسية. كما ينبغي أيضا أن تدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة حشد الموارد المالية وخاصة من أجل تسريح وإعادة إدماج المحاربين القدامى والمليشيات.

ن) <u>جمهورية غينيا:</u>

74- يواصل كل من الاتحاد الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الجهود التي تم بذلها من أجل استعادة النظام الدستوري في غينيا. وضمن هذا السياق، عُقد الاجتماع الخامس لفريق الاتصال الدولي المعني بغينيا في كوناكري يومي 16 و17 يوليو 2009. وكان الهدف الرئيسي من الاجتماع هو بحث مختلف المشاكل وإيجاد السبل الكفيلة بإحياء وتسريع العملية الانتقالية. وعلى الرغم من هذه الجهود، فإن العملية الانتقالية في غينيا لا تسير على الوتيرة المطلوبة. ويضاف إلى ذلك انهيار الوضع الأمني كما يدل على ذلك استمرار الاعتداء على الأشخاص والممتلكات.

75- وفي هذا السياق، أعرب مجلس السلم والأمن خلال اجتماعه الـ 197 المنعقد في 27 يوليو 2009، عن قلقه الشديد من بطء تنفيذ الجدول الزمني المتفق عليه وأكد ضرورة استئناف الحوار وإجراء الانتخابات قبل نهاية 2009 في المواعيد المحددة في الجدول الزمني والالتزام الرسمي للرئيس وأعضاء المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية ورئيس الوزراء بعدم الترشح للانتخابات التشريعية والرئاسية المقبلة؛ واحترام حقوق الإنسان؛ و صرف مجموعة مساهمة الدولة على إجراء الانتخابات. منذ ذلك الحين، شهد الوضع تطورا مع اعتماد جدول زمني جديد يحدد تاريخ الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية في نهاية شهر يناير 2010 والانتخابات التشريعية في مارس 2010. غير أن تنفيذ الجدول الزمني لا يزال محل الشك، لاسيما فيما يتعلق بإنشاء المجلس الوطني الانتقالي واحترام الالتزامات التي تعهد بها رئيس المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية.

س) <u>غينيا بيساو:</u>

76- خلال دورته المنعقدة في سرت، عكف مؤتمر الاتحاد الأفريقي على بحث الوضع في غينيا بيساو. وبصورة أكثر تحديدا، ندد المؤتمر باغتيال الرئيس جوواو برناردو نينو فييرا وقائد الأركان، العقيد باتيستا تاجمي نا واي؛ وحث القوات المسلحة وقوات الأمن على عدم التدخل في المسائل السياسية. كما حث المفوضية على مواصلة جهودها الرامية إلى إيجاد حل للأزمة في غينيا بيساو.

77- في هذا السياق، من دواعي الارتياح أن الانتخابات الرئاسية تسير على أحسن وجه حيث أُجريت الجولة الثانية منها في نهاية شهر يوليو 2009. لقد فاز في هذه الانتخابات السيد مالام باكاي سانيانج بأكثر من 63% من الأصوات التي الإدلاء بها. وعلى أساس الالتزامات التي تعهد بها المرشحان مسبقا، فإن الخاسر في الانتخابات السيد كومبا يالا قبل هزيمته وهنأ الفائز وأكد له تعاونه ويعتبر هذا حدثا فريدا من نوعه في تاريخ غينيا بيساو. ويبقى الآن أن تعزيز هذا المكسب من خلال زيادة تعبئة الدول الأعضاء والمجتمع الدولي لتقديم المساعدة المطلوبة لعملية الاستقرار وتعزيز السلم والأمن في غينيا بيساو. وقد تمت التوصية بإجراءات خاصة في نهاية هذا التقرير.

ع) <u>موريتانيا:</u>

78- عُقدت اجتماعات الاتحاد الأفريقي في سرت في سياق ميزته تطورات إيجابية للوضع في موريتانيا. فبعد المفاوضات التي جرت بين الأطراف الموريتانية في دكار من 27 مايو إلى 2 يونيو 2009، برعاية رئيس السنغال عبد الله واد وفريق الاتصال الدولي المعني بموريتانيا وبرئاسة الاتحاد الأفريقي، وقعت هذه الأطراف اتفاقية إطارية للخروج من الأزمة في نواكشوط في 4 يونيو 2009. وخلال اجتماعه المنعقد في 10 يونيو 2009، أعرب مجلس السلم والأمن عن ارتياحه لإبرام الاتفاقية الإطارية مشيرا بارتياح إلى أن هذه الأخيرة تندرج في إطار عناصر التوصل إلى حل توافقي للأزمة الواردة في بياناته ذات الصلة. وخلال اجتماعه الـ 196 المنعقد في سرت، ليبيا، في 29 يونيو 2009، أحاط مجلس السلم والأمن علما بدخول اتفاقية دكار الإطارية حيز التنفيذ. وعلى ضوء هذا التطور وطبقا لإعلان لومي، قرر مجلس السلم والأمن رفع إجراء التعليق الذي تم اتخاذه ضد موريتانيا بعد انقلاب 6 أغسطس 2008، إلى جانب رفع العقوبات المفروضة عليها في البيانات ذات الصلة الصادرة عن المجلس. لقد اعتمد مؤتمر الاتحاد الأفريقي هذه المقررات.

79- في هذا السياق، تم إجراء الانتخابات الرئاسية المسبقة في 18 يوليو 2009. وحسب النتائج المؤقتة التي تم الإعلان عنها في 19 يوليو 2009 والتي أجازها بعد ذلك المجلس الدستوري، فاز السيد محمد ولد عبد العزيز بالانتخابات في الجولة الأولى تتجاوز قليلا بنسبة 52.58% من الأصوات التي تم الإدلاء المدلى بها. وفي إعلان مشترك، أعلنت بعثة الاتحاد الأفريقي وبعثات المراقبة الدولية الأخرى أن الاقتراع لم بشفافية. ولقد أدى الرئيس المنتخب اليمين الدستورية في 5 أغسطس 2009. وعلينا

الآن أن نسعى إلى تعزيز التقدم المحرز. وفي هذا الصدد، يمكن أن يحث المؤتمر الأطراف الموريتانية على العمل معا وبشكل وثيق من أجل تنفيذ أحكام اتفاقية دكار الإطارية المتعلقة باستئناف الحوار الوطني الشامل ويدعو المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة الضرورية لموريتانيا.

ف)<u>الصحراء الغربية:</u>

80- إن النزاع على الصحراء الغربية لا يزال مجمدا نتيجة المواقف المتضاربة لأطراف النزاع ومؤخرا بسبب تصميم المغرب على أن مقترح الحكم الذاتي هو الأساس الوحيد للمفاوضات مع جبهة البوليساريو، فيما أحاط مجلس الأمن للأمم المتحدة علما بمقترحات الطرفين التي تم تقديمها في 10 و11 أبريل 2007. وانطلاقاً من هذه الخلفية، اعتمد مجلس الأمن القرار 1871 (2009) في 30 أبريل 2009 الذي " يدعو الأطراف إلى مواصلة التفاوض دون شروط مسبقة وبحسن نية، بغية التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين، بما يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره في سياق ترتيبات تتمشى ومبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة".

81- إنه لمن المشجع أن الطرفين اجتمعا في دويرنستين، النمسا يومي 10 و11 أغسطس بدعوة من المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة. وقد جرت المحادثات في جو ساده الاحترام والتعاون المتبادل. وتود الدورة الحالية تقديم الدعم الكامل للجهود الجارية وتحث على تحقيق تقدم سريع نحو إيجاد حل نهائي للنزاع الذي دام لعقود وألحق الضرر بشعب الصحراء الغربية وكذلك التعاون الإقليمي الذي تشتد إليه الحاجة في المغرب العربي.

سابعا- **<u>الملاحظات والتوصيات:</u>**

82- في تقريري هذا، سعيت إلى إبراز التقدم الكبير الذي أحرزناه في مسيرتنا نحو تحقيق السلم والأمن والاستقرار بل وأيضا التحديات الكبيرة التي نستمر في مواجهتها. علينا أن نشعر بالفخر للإنجازات التي حققناها. وفي الوقت نفسه، يتعين علينا أن نظهر تصميمنا المتجدد على معالجة محنة النزاعات والعنف في قارتنا بصورة نهائية، معترفين بأوجه القصور والخطأ ومخصصين مواردنا وأفضل أبنائنا دون ترك أى فرصة إلاّ وننتهزها لدفع برنامجنا لمنع النزاعات وصنع السلام وحفظه وإعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاعات.

83- إن النزاعات المسلحة في أفريقيا تؤدى بأرواح الآلاف من السكان كل سنة وتفضي إلى حدوث كوارث إنسانية وهروب الآلاف من ديارهم كلاجئين أو نازحين وإلى محو مصادر الرزق وثروات السكان العاديين الذين يعملون بجد طوال حياتهم من أجل جمعها وكذلك إلى تدمير البنية التحتية. كما تؤدى النزاعات إلى خسائر أكثر فداحة حيث أنها تقضي على الأمل في المستقبل إذ يبقي العديد من الأطفال بدون تلقى العلم من جراء الحروب وتساء معاملة العديد من النساء اللاتي يشعرن بالأذى أو يسيطر عليهن

اليأس بسبب ما تعرضن له هن وعائلاتهن من عنف ويغادر العديد من ذوى المهارات بلدانهم بسبب النزاعات. وبوضوح، فإنه ما لم يتم وضع حد لهذه المحنة، لن تتمكن أفريقيا من بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية حيث أن السلام شرط لازم لتحقيق التنمية.

84- عندما قام قادة أفريقيا بإطلاق الاتحاد الأفريقي في دوربان في عام 2002 ، وإطلاق مجلس السلم في أديس أبابا منذ خمس سنوات، أكدوا مجددا التزامهم بمواجهة التحديات المتمثلة في تحقيق السلم والأمن المستدامين معترفين بأن استمرار النزاعات يشكل أكبر عقبة في سبيل تحقيق أهداف الاتحاد الأفريقي كما ترد في القانون التأسيسي. لقد قطعنا شوطا شاسعا منذ عام 2002 . ويتوفر لدينا الآن الإطار المؤسسى والمعيارى اللازم لمعالجة محنة النزاعات وقد أظهر الاتحاد الأفريقي قوة متجددة في معالجة قضايا السلم والأمن في القارة. أما التحدي الذي يواجهنا الآن فيتمثل في ضرورة مضاعفة جهودنا من أجل التنفيذ الفعال لالتزاماتنا ولا سيما كما ترد في البيان الذي صدر بمناسبة الافتتاح الرسمي لمجلس السلم والأمن : الالتزام بتعزيز الحوار السياسي باعتباره الآلية الأساسية للحيلولة دون اللجوء إلى الثورات والنزاعات المسلحة، الالتزام بوضع أفريقيا في كافة الأوقات في الطليعة وفي الوقت المناسب لمعالجة النزاعات الدائرة في قارتنا، الالتزام بمعالجة الأسباب الرئيسية للنزاعات بطريقة منتظمة وشاملة مما يقتضى أن تقوم أفريقيا بتحديد أعلى المعايير لنفسها وتحقيق تلك المعايير في مجالات حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد ومنع النزاعات، الالتزام بعدم التقاعس عن اتخاذ الإجراءات الحاسمة للتصدي للتحديات التي تواجه القارة.

85- من المهم بنفس القدر أيضا، ضرورة تعزيز وتقوية الهندسة القارية للسلم والأمن من خلال تخصيص الموارد البشرية واللوجستية والمالية اللازمة لسيرها. ويتعين على الدول الأعضاء أيضا أن تلتزم بتقديم الدعم المتزايد لصندوق السلام. وأود كذلك أن أكرر أهمية قيام الدول الأعضاء بالتعاون وبتقديم الدعم الكامل لمجلس السلم والأمن للوفاء بالتفويض المنوط به.

86- من أجل تحقيق هدفنا المتمثل في تمكين القارة الأفريقية ليست فقط من العيش في سلام مع نفسها ولكن في سلام مع بقية العالم، ينبغي لنا أن نستمر في تعزيز علاقتنا مع شركائنا الرئيسيين وأن نطلب منهم إظهار التضامن مع جهودنا من منطلق إدراكنا أن السلام والأمن العالميين غير قابلين للتجزئة. وفي الوقت نفسه، يكون من الضروري أن تقوم هذه الشراكة على القيادة الأفريقية على نحو تام لأنه بدون هذه القيادة لن تكون هناك ملكية واستمرارية حيث أننا نتفهم هذه المشاكل على نحو أفضل ممن يأتون من بعيد ونعرف أى الحلول يكون مناسبا. وكيف نصل إليه ، وأيضا وعلى نحو أساسي لأن هذه المشاكل هي مشاكلنا ونحن الذين سنتحمل عواقبها.

87- إن تحقيق السلم والأمن ودعمهما يشكلان أيضا تحديات فكرية بالنسبة لنا. فيتعين علينا أن نعزز قدرات جامعاتنا ومعاهدنا للأبحاث لاكتشاف طابع النزاعات الأفريقية وتقصى أسباب النجاح والفشل في جهود حل النزاعات والتوصل إلى الحلول القائمة على أفريقيا. وبينما يتعين علينا أن نلجأ إلى استخدام أفضل الخبرات من جميع أنحاء العالم،

فإنه من الضروري جدا أن نعمل على تعزيز رأسمالنا الفكري الذي ينبثق عن تجربتنا المميزة والفريدة ونضعه في خدمة الجهود الأفريقية الرامية إلى دعم السلام.

88- إن هذه الدورة لن يتم تقييمها فقط بالتصميم المتجدد على ضمان التنفيذ الفعال لالتزاماتنا بل أيضا بالمساعدة على نحو ملموس في تحقيق التقدم في تسوية النزاعات الحالية وتعزيز السلام في المناطق التي تم إحلاله فيها.

89- في هذا الصدد، يجب أن تؤكد الدورة الخاصة على أهمية كفالة التنفيذ والمراقبة الفعليين لمختلف المقررات الصادرة عن أجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي بشأن حلول النزاعات والأزمات التي تواجهنا والواقع أن هذه المقررات توضح لنا طريق المضي قدماً في توفير زخم جديد للجهود الرامية إلى تعزيز و/أو تقوية السلم والأمن والاستقرار في القارة. وسوف يؤدي هذا الزخم بدرجة كبيرة إلى مساعدتنا على ضمان استكمال عملية السلام والمصالحة في كوت ديفوار، وتعزيز السلام والصالحة في بلدان مثل ليبيريا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجزر القمر، وإلى النجاح في تنفيذ اتفاق السلام الشامل في السودان، وتسوية النزاع الدائر بين جيبوتي وإريتريا، وكذلك التغلب على الطريق المسدود الذي وصلت إليه عملية السلام بين إثيوبيا وإرتريا، واستعادة الشرعية في البلدان التي حدثت فيها تغييرات غير دستورية في الحكومات (غينيا ومدغشقر)، والتوصل إلى حل دائم في الصحراء الغربية حيث تستحق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة حالياً دعمنا الكامل.

90- قد ترغب القمة أيضاً في أن تبحث بعض أوضاع النزاعات والأزمات المحددة. وبالنسبة **للصومال،** قد ترغب الدورة بصفة خاصة فيما يلي:

(1)تأكيد دعمها مجدداً للحكومة الاتحادية الانتقالية بوصفها السلطة الشرعية في الصومال. وفي هذا الصدد، ينبغي بذل جهود متجددة لضمان قيام الدول الأعضاء التي تعهدت بتزويد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بالقوات بالتعجيل بنشرهم وتشجيع الدول الأخرى على الإسهام بالقوات والأصول اللوجستية في البعثة.

(2)تأكيد التزام الاتحاد الأفريقي على مساعدة الحكومة الاتحادية الانتقالية على توسيع نطاق فعالية سلطتها في كافة الأراضي الصومالية بما في ذلك مجالها الحيوي ومياهها الإقليمية وكذلك المواقع الإستراتيجية التي من المحتمل أن تؤدي السيطرة عليها إلى التعجيل بترسيخ السلم والأمن والاستقرار في جميع أرجاء البلد.

(3)تشجيع البلدان المجاورة على الإسهام في البعثة بما في ذلك مساعدة الحكومة الاتحادية الانتقالية على تنفيذ استراتيجياتها وسياساتها الرامية إلى تحقيق الأمن والتنمية.

(4)حث جميع البلدان والمؤسسات التي أعلنت تعهدات خلال مؤتمر بروكسل للتعهدات على التعجيل بسداد الأموال التي تعهدت بها بغية تجنب التأخير في تنفيذ الأنشطة الرئيسية بما في ذلك مهمة تدريب قوات الأمن الصومالية.

(5)التأكيد على ضرورة عمل الاتحاد الأفريقي مع شركائه من أجل اتخاذ التدابير بما فيها فرض العقوبات ضد المفسدين وكذلك فرض الحظر الجوي والبحري لمنع تدفق الأسلحة

وغيرها من أشكال الدعم إلى المتمردين في الصومال وأيضاً حماية السواحل الصومالية ومكافحة القرصنة.

(6)دعوة الحكومة اتحادية الانتقالية إلى تعزيز سياساتها للسلام والمصالحة الوطنية وتحقيق الشمولية.

91- نظراً للبعد الإقليمي اللازمة في الصومال، وعموماً لمحنة النزاعات الدائرة في القرن الأفريقي، قد ترغب الدورة في بحث إمكانية قيام الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية (الإيجاد) والأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين بإطلاق عملية تؤدى إلى مؤتمر حول السلام والأمن والتعاون والتنمية في القرن الأفريقي. ويرمى هذا المؤتمر إلى تعزيز الثقة وعلاقات حسن الجوار بين البلدان المعنية وتوضيح إستراتيجية شاملة ومتماسكة لمعالجة التحديات المتعددة الأوجه والمتداخلة التي تواجه الإقليم على نحو فعال على أساس الوثائق ذات الصلة للاتحاد الأفريقي والمساعدة على خلق المناخ السياسي الملائم لتحقيق تسوية عادلة وسلمية ودائمة للخلافات الإقليمية الحالية أو المحتملة في الإقليم.

92- وفيما يتعلق **بدارفور والسودان** ككل، من المهم ما يلي:

(1)الاعتراف بالتحسن الذي طرأ على الوضع الأمني في الميدان والتقدم المحرز في نشر بعثة الأمم المتحدة في دارفور، بينما يتم تكرار توجيه نداء الاتحاد الأفريقي إلى جميع البلدان القادرة على تزويد هذه البعثة بوسائل التمكين العسكرية المطلوبة لتعزيز قدرة البعثة والسماح لها بالاضطلاع بالتفويض المنوط بها بصورة أكثر فعالية.

(2)التأكيد على ضرورة التعجيل بتحقيق التقدم في البحث عن السلم والأمن والعدالة والمصالحة في دارفور دعوة جميع الأطراف السودانية إلى إظهار الإرادة السياسة اللازمة والدخول في الحوار بدون أي شروط مسبقة. وفي هذا الصدد، من المهم التأكيد على أن تحقيق السلام الدائم والمصالحة في دارفور يتطلب أن نستحوذ أصحاب المصلحة السودانيون على الملكية التامة للعملية مع قيام المجتمع الدولي بدور داعم فيها.

(3)التأكيد مجدداً على التزام الاتحاد الأفريقي بمكافحة الإفلات من العقوبة وفي نفس الوقت حث مجلس الأمن للأمم المتحدة، مرة أخرى، على الاهتمام بطلب الاتحاد الأفريقي تأجيل العلمية التي بادرت إليها المحكمة الجنائية الدولية ضد الرئيس عمر حسن البشير وذلك لصالح السلام والعدل والمصالحة.

(4)التأكيد من جديد على أهمية تطبيع العلاقات بين تشاد والسودان كجزء من الجهود الرامية إلى تعزيز الاستقرار الإقليمي وتسهيل تسوية النزاع الدائرة في دارفور والدعوة إلى تنفيذ الاتفاقيات المبرمة بدقة وحيث الرئيسين المشاركين لمجموعة الاتصال التي تم تشكيلها. بموجب اتفاقية داكار الموقعة في 13 مارس 2008 على تكثيف أعمالها.

(5) تكرار دعم الاتحاد الأفريقي لجهود الفريق الرفيع المستوى المعني بدارفور والذي من المنتظر أن توفر التوصيات التي سيقدمها خارطة طريق واضحة حول أفضل الطرق

لتحقيق السلام والعدالة والمصالحة في دارفور مما يؤدي إلى تحقيق الهدف العام للسلم والاستقرار المستدامين في السودان ككل.

(6)دعم النهج الشامل إزاء التحديات التي تواجه السودان بما في ذلك ما يتعلق منها بتنفيذ اتفاق السلام الشامل وأثره المحتمل على السلام والأمن في السودان وإلى أبعد من ذلك، وبهذه الروح، دعوة أصحاب المصلحة إلى تسوية خلافاتهم وإيجاد رؤية مشتركة للمستقبل.

93- وفيما يتعلق **بالبحيرات الكبرى**، للدورة وهي ترحب بالتقدم الملموس الذي تم إحرازه في تعزيز السلم والأمن والاستقرار في منطقة البحريات الكبرى، أن تقوم بما يلي:

(1) تكرار دعم الاتحاد الأفريقي الكامل للجهود الرامية إلى تنفيذ معاهدة الأمن والاستقرار والتنمية وتشجيع الدول الأعضاء وشركاء الاتحاد الأفريقي على المساهمة في تحقيق هذه الجهود.

(2) الترحيب بتطبيع العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة وتشجيعها على تعزيز هذه العلاقات وخاصة في سياق معاهدة الأمن والاستقرار والتنمية المذكورة أعلاه وتقديم دعم أكبر للمبادرات المحددة الرامية إلى مساندة الجهود التي تبذلها بلدان الإقليم من أجل حل مشكلة القوى السلبية نهائيا، بصورة عامة، ومشكلة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، بصفة خاصة، بما في ذلك اتخاذ تدابير محددة لمنع الدعاية وأي أنشطة أخرى قد تقوم بها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في بلدان ثالثة.

(3) مناشدة الدول الأعضاء القيام بتعبئة أقوى دعما لجهود إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاع في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي. وفي هذا الصدد، للدورة أن تنظر في عقد مؤتمر أفريقي للتضامن مع هذين البلدين طبقا للوثيقة الإطارية حول إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات والقيام بصفة عامة بتعبئة المجتمع الدولي على نحو أكبر دعما لتنفيذ معاهدة الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

94- وفيما يخص **غينيا بيساو**، للدورة أن تقوم بما يلي:

1) الترحيب بالتطورات المشجعة في الوضع السياسي في هذا البلد كما يشهد عليه سير الانتخابات الرئاسية الأخيرة على نحو سلس.

2) تكليف المفوضية، طبقا للمقررات ذات الصلة بشأن غينيا بيساو، ببحث مسألة نشر بعثة مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة لتعزيز السلم والاستقرار حتى يتسنى تقديم المساعدات اللازمة لإصلاح القطاع الأمني ومكافحة الاتجار بالمخدرات وإعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات.

3) دعوة المفوضية إلى إتمام مشاوراتها مع السلطات في غينيا بيساو ومع المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حول الشروط اللازمة لنجاح التحقيق الموثوق به في الاغتيالات السياسية التي ارتكبت في البلد في عام 2009.

95- بصورة عامة، على الدورة أن تشجع على قيام الاتحاد الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بتنظيم مؤتمر إقليمي حول "الاتجار بالمخدرات والجريمة العابرة للحدود في غرب أفريقيا" لأن هاتين الظاهرتين تشكلان تهديدات جديدة للسلم والأمن في البلدان المعنية والإقليم ككل.

96- أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالجميع داخل القارة وخارجها على المساهمة في تعزيز السلام في قارتنا. وبصفة خاصة، أثني على الجنود الأفريقيين في خط المواجهة في عملياتنا لحفظ السلام والذين يقدمون أكثر تضحية، أحيانا، سعيا إلى تحقيق أهدافنا المشتركة المتمثلة في السلم والأمن وحماية المدنيين.

-